حق العودة ام عودة الحق؟

دروس نظرية وتمارين تطبيقية في العنصرية الصهيونية

—

الدكتور عبد الغني عماد

استاذ في الجامعة اللبنانية

عناوين فرعية:

- شبه اجماع صهيوني على انكار الحق التاريخي والقانوني بالعودة رغم القرارات الدولية الواضحة التي تمتنع اسرائيل عن تنفيذها منذ خمسين عاماً.

- اسرائيل دولة فوق القانون، تمتنع عن تنفيذ القرارات الدولية، بينما غيرها من الدول تفرض عليه العقوبات والحصار لمجرد الاختلاف معها في تفسير القرارات الدولية.
- القوانين العنصرية الصهيونية تخترع نوعاً جديداً من البشر هو "الفلسطيني الغائب – الحاضر".

* حق العودة رمز لعودة الحق لا يجوز اخلاقياً وقانونياً وتاريخياً التنازل عنه جزئياً او كلياً.

لا شك ان قضية اللاجئين الفلسطينيين تكتسب أهمية كبيرة في الوقت الراهن، وبخاصة بعد قمة بيروت والمبادرة السلمية التي تقدم بها العرب والتي تضمنت نصاً ملتسباً حول موضوع "حق العودة" جاءت صياغته لتفتح الباب أمام المساومة على هذا الحق الذي اكدته قرارات دولية عدة أهمها قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ والصادر في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٨.

وينص القرار المذكور في البند الحادي عشر على أنه: "تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم وعن كل مفقود او مصاب بضرر، عندما يكون الواجب، وفقا لمبادئ القانون الدولي والانصاف، ان يعوض عن ذلك الفقدان او الضرر من قبل الحكومات او السلطات المسؤولة".

وفور صدور القرار أبدت حكومة بن غوريون حياله التشدد والرفض، وترجمت الحكومات الاسرائيلية المتتالية هذا الرفض باصدارها سلسلة من القوانين لإخفاء الشرعية الخاصة بها، واجبار العرب على مغادرة أراضيهم بهدف تعزيز فكرة "أرض بلا شعب" وطمس ذكرى وجود مجتمع فلسطيني نهائيا، وأهمها ما يلي:

١- قانون الطوارئ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ المتعلق بملكيات "الغائبين".
٢- قانون ١٤ آذار/مارس١٩٥٠ المتعلق باملاك الغائبين.
٣- قانون ١٣ آذار/مارس ١٩٥٠ المتعلق بمصادرة الاراضي.

وقد بنت الحكومات الاسرائيلية المتتالية سياساتها على أساس التنكر المطلق لمسؤوليتها التاريخيـة في نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وعدم الاعتراف بحق العودة، رغم وجود قرار دولي يتجـدد كل عام، بحيث يعيد تأكيد هذا الحق من خلال تأكيده للقرار ١٩٤ ومفاعيله سنوياً في إطار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، فضلاً عن وجود منظمة دولية متخصصة برعاية اللاجئين (الاونروا) تستند لقرارات الامم المتحدة وتجسد بطريقة رمزية واضحة مسؤولية والتزام المجتمـع الـدولي تجـاه اللاجئين.

وقد دعا رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك دايفد بن غوريون الى توطين اللاجئين الفلسطينيين فـي الجزء الغربي من العراق، معتمداً على الرؤية الاسرائيلية بأن مسؤولية تشريدهم في حرب ١٩٤٨ تقع على عاتق الدول العربية التي دعتهم الى مغادرة قراهم ومدنهم وبلداتهم. وحذر من أي تـورط اسرائيلي في الجهود المبذولة لحل هذه المشكلة قائلاً: ان مشكلة اللاجئين سوف تختفي مع الوقـت، وسوف يجد اللاجئون الفلسطينيون مكانا لهم في الشتات.

وتبنى القادة الاسرائيليون هذا الموقف، من خلال اصرارهم الدائم على إنكار وجود شعب فلسطيني، معتبرين انه يوجد "عرب عند عرب" وعليهم ان يحلوا مشكلتهم. ومع تطور الـصراع العربـي – الاسرائيلي، بقي الاسرائيليون على هذا الموقف وطرحوا العديد من المشاريع اهمها:

- مشروع آلون (١٩٦٧) والذي خرج في تموز/يوليو، بعد شهر واحد من حـرب ١٩٦٧ على لسان وزير خارجية اسرائيل إيغال آلون، وهو مشروع متكامل للتسوية مـع الاردن تضمن كيفية حل مشكلة اللاجئين من خلال توطينهم في غزة والضفة الغربية في الـضفة الغربية نفسها، وتوطين جزء منهم في سيناء وبناء قرية نموذجية لهم على حساب اسرائيل الخاص، وبعد تفريغ قطاع غزة من اللاجئين يجب ضمه الى اسرائيل وليس الى منـاطق الاستقلال الذاتي إذا وجدت بعد ذلك منطقة كهذه ولاموجبة لاعادته الى الحكم المـصري، بل يجب ضمه الى اسرائيل دون لاجئين.

- مشروع ديان(١٩٦٨): وقد شكل مشروع وزير الدفاع موشيه ديان آنذاك طرحاً جديـداً يقوم على تصفية المخيمات وتوزيع اللاجئين وتجريدهم من صفة لاجئ ضمن ثلاث نقاط:

أ- اتخاذ تدابير ردع وعقاب جماعي ضد السكان العرب الذين تعـاونوا مـع الفـدائيين مـن المخيمات.

ب- تخفيف كثافة سكان المخيمات الكبيرة، وخاصت مخيم جباليا-الشاطئ ومخيم رفـح فـي قطاع غزة.

ج-اقامة احياء سكنية جديدة تخترقها شوارع عريضة ذات مواصفات امنية. اما بالنسبة لهـذه الاحياء فليس ضرورياً ان تكون في المخيمات نفسها، بل يمكن ان تكون في مناطق اخرى في الضفة الغربية أو العريش، ولكن لن تكون داخل "الحدود الاسرائيلية لمـا قبـل الرابـع مـن حزيران ١٩٦٧".

مشروع رحوبوت الذي طرح أيضاً عام ١٩٦٧ والذي يشمل سكان المناطق المحتلة فقط ويلحظ ضرورة ادخال تعديلات على نمط السكن والمعيشة اقتـصادياً واجتماعيـاً، ويحـدد تفـصيلا مجالات العمل (صناعة ورش، زراعة،تسوق، تجارة...).

مشروع فايتس(١٩٦٩): ويتضمن توطين ٥٠ الف لاجئ في منطقة العريش والضفة الغربيـة على ان يكون التوطين علىاساس (١٠في المئة) في الزراعة والباقي في الحـرف الـصناعية والخدمات العامة في اماكن ثابتة تقام لهذا الغرض.

- مشروع دوف زاكين الذي طرح اوائل السبعينيات ويتـضمن افـراغ المخيمـات تـدريجياً وتوطينهم عن طريق منح حوافز اقتصادية وتحسين الخدمات العامة.

- ومع مجيء الليكود الى الحكم عام ١٩٧٧ مع مناحيم بيغن لم يتغير الموقـف الاسـرائيلي، وكان يرى الحل لمشكلة اللاجئين عن طريق توطينهم حيث هم والعمل على تصفية مخيماتهم.

- مشروع شامير (١٩٨٩): طرح اسحق شامير رئيس الحكومة آنذاك مشروعاً لحل الازمـة، وتضمن بنداً لحل مشكلة اللاجئين من خلال التوطين قائلا: ان توطين اللاجئـين يجـب ان لا ينتظر عملية سياسية ولا ان يأتي بديلاً لها.

- اما مشروع شمعون بيريس رئيس الحكومة الاسبق والذي طرحه في كتابه "الشرق الاوسـط الجديد" الصادر عام ١٩٩٣، قائلاً: "ان المطالبة من قبل الفلسطينيين "بحق العودة" سوف يمحو الطابع القومي لدولة اسرائيل ويحول الاغلبية الى اقلية، ولا مجال للقبول بهذا المطلب، وما من حكومة اسرائيلية ستوافق على استراتجية تفضي الى تدمير كياننا القومي".. لذلك يرى الحل من خلال المشاريع المشتركة، والتي ستتولى الاتحادات الدولية من خلالها تمويل وبنـاء الهياكـل الارتكازية المادية، اضافة الى المؤسسات التربوية والدينيـة، ومرافـق الرعايـة الـصحية، والمراكز الحديثة للصناعة والتجارة والخدمات الاجتماعية الرامية الى دمـج اللاجئـين فـي المجتمع المحلي.

- مشروع غازيت (١٩٩٤) وينطلق مشروع شلومو غازيـت المقـرب مـن المؤسـسة العسكرية الاسرائيلية، وهذا ما أعطى المشروع أهمية خاصة، من تقدير يعتبر "ان أي حل دائم بين اسرائيل والفلسطينيين لا يقوم على حل جذري لمشكلة اللاجئين هـو حـل غيـر عملي وغير ثابت للنزاع العربي الاسرائيلي وسيبقى المطلب الفلسطيني لحل عادل لمشكلة اللاجئين عاملاً أساسياً من عوامل التوتر والتحريض، على جدول الاعمال السياسي العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص. اما من ناحية اسرائيلية، فإن عدم حل هـذه المـشكلة سيزيد من غضب الكثيرين. وعليه فكلما بقي الأمر غيـر واضـح، اسـتمرت المؤسـسة السياسية الاسرائيلية، بجميع احزابها بالتغاضي عـن ضـرورة حـل مـشكلة اللاجئـين الفلسطينيين".

- ويضيف غازيت "ومن المواقف المحيرة التي اتخذتها اسرائيل في هذا المجال، موقفهـا في المحادثات المتعددة الأطراف التي تناولت مسألة اللاجئين فبدلاً مـن أن تكـون هـي الطرف الذي يسعى لايجاد حلول لهذه المشكلة، وبدلاً من ان تطرح الموضوع في محادثات ثنائية مع الفلسطينيين وفق اتفاقيات اوسلو والقاهرة، نراها تتمنع عـن ذلـك ولا تطالـب الفلسطينيين بطرح افكار واقعية على الفور".

ويعتبر أن موقف اسرائيل من حق العودة هو موقف مخادع يتماشى مع آراء المؤسسة السياسية الاسرائيلية التي ترفض الاعتراف بحق اللاجئين بالعودة داخل حدود اسرائيل، او الاعتـراف بهذا الأمر على انه حق أساسي وعملي، ولهذا فان اسرائيل ترفض حق العودة من الأسـاس، لان اعترافها بهذا الحق ينطوي على تحملها المسؤولية لايجاد حلول لهذه المشكلة، كما انها تجد نفسها غير مسؤولة مطلقاً عن حرب ١٩٤٨، بل وعلى العكس فانها تلقي بالمـسؤولية علـى

الجانب العربي الفلسطيني، ولا تعبأ اذا كان القادة العرب قد شجعوا هجرة السكان الفلسطينيين من أماكن سكناهم او أن هروبهم كان نتيجة فظائع تلك الحرب.. اما اذا اعترفت اسرائيل بمبدأ "حق العودة" فإن ذلك سيحرمها من الاعتراض أو النقض أو مراقبة جميع العائدين".

ولهذا يقترح شلومو غازيت في مشروعه انه: "على ضوء رفض اسرائيل القاطع لحق العـودة وعودة الاجئين الى حدودها، فان عليها ان تساهم في التخفيف من هذه المـشكلة مـن ناحيـة نفسية، من خلال إعلان تعترف بموجبه بالمعاناة الفلسطينية، والحاجة الى تعويض اللاجئين بما خسروه من ممتلكات" ويوضح ان عملية "تأهيل" اللاجئين تتطلب تمويلاً هائلاً، وعلى اسـرائيل ان تختار بين تبني سياسة ضيقة الافق تتسم بالبخل وبين سياسة معاكسة، بحيث تبذل جهـوداً سياسية واقتصادية بعيدة المدى مع عدم التغاضي عن العامل الـسياسي النفـسي الاقتـصادي المتمثل في اتخاذ قرار بتعويض اللاجئين بشكل فردي وهو يدعو الى ربط هذا الحل بمجمـل التسوية مع الدول العربية وفق خيارات وخطوات اجرائية يمكن تلخيصها بالآتي:

أ – تصفية الأساس القانوني للمشكلة والممثل بالقرار (١٩٤) ووجود المخيمات في دول اللجوء العربي، وحل خدمات وكالة الاونروا.

ب – تعويضات مالية وسياسية في اطار حل شامل يؤدي لقيام كيان فلسطيني (كونفدراليـة – فيدرالية – دولة..).

- أما جوهر مشروع باراك للمشكلة فيقوم على انه ليس لاسرائيل مـسؤولية قانونيـة أو اخلاقية عن مشكلة اللاجئين، لذلك فانها لا ترى حل مشكلة اللاجئين داخل اسـرائيل، ولا عودة لأي لاجىء الى بيته.

يمكن الخروج بعد هذا الاستعراض الى جملة خلاصات:

- ان هناك ما يشبه الاجماع بين الحمائم والصقور، اليمين واليسار علـى رفـض "حـق العودة" لانه يهدد الكيان والدولة والمشروع الصهيوني.

- ان موضوع "حق العودة" كان ولا يزال احد أهم المواضيع التي تؤرق العقل الـسياسي الاسرائيلي، الذي كان ولا يزال يحاول الالتفاف على هذا الحق وعلى القـرارات الدوليـة التي تؤكده، والذي تمثل بالمشاريع المتنوعة التي طرحت من قبلهم.

- ان موضوع "حق العودة" ظل حاضراً نتيجة نضال الشعب الفلسطيني، وقد اتجه التعامل معه تدريجياً باتجاه التخفيف من التشدد، بدءاً من رفض الاعتراف بوجود شعب فلسطيني، وصولاً الى الاعتراف به وبمأساته اخلاقياً وقبول مبدأ التعويض، دون الاعتراف بموجبات هذا الاعتراف السياسية والحقوقية.

الفلسطيني الغائب – الحاضر:

تشكل منذ الثمانينيات رأي عبرت عنه مجموعات اسرائيلية اكاديمية وصحافية، في اطار مـا عرف باسم "المؤرخون الجدد"، يتناول هذه المسألة بشكل جديد، ومن أبـرز هـؤلاء المـؤرخ الاسرائيلي "بيني موريس" الذي وضع أكثر من كتاب ودراسة معتمداً على وثـائق صـهيونية تاريخية، خاص فيها الى أن واحداً من أكثر قرارات اليهود فظاعة لم يكن الطرد والترانـسفير فقط، بل ما حدث بعد ذلك مباشرة من منع للفلسطينيين من العودة، وخاصة بعد اعلان الحكومة

الاسرائيلية في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، اي بعد شهر واحد من اعلان قيام اسرائيل، وقبل حوالي ثلاثة اسابيع من احتلال اللد والرملة وطرد سكانها، منع السكان الفلسطينيين من العودة، واعطيت الأوامر للجيش لتنفيذ التعليمات. ويعتبر ان هذا هو قرار الطرد الحقيقي الذي حـول مئات الآلاف من الفلسطينيين الى لاجئين.

ولم تكتف اسرائيل بذلك، بل اصدرت قانوناً في عام ١٩٥٠ عرف بقانون "الغـائبين"، بـأمر وزير المالية بتعيين وصي على أملاك الغائب، وينص على ان كل املاك "الغائب" تؤول الـى الوصي، ومنذ ذلك الحين اصبحت هذه املاك اللاجئين الفلسطينيين املاك "غائب". ولا يعطـي القانون الحق للغائب في العودة الى املاكه ويعطي في المقابل الوصي، الـصلاحية لتـصرف بهذه الاملاك. والانكى من ذلك ان تعريف "الغائب" واسع جداً ويشمل عملياً جميع اللاجئين بما في ذلك اللاجئين داخل "اسرائيل". ويكشف "بيني موريس" ان فحص تعريف الغائب يؤدي الى "أن الشخص يمكن ان يكون غائباً وفق القانون مع انه حاضر فـي اسـرائيل يـوم اعتبـرت ممتلكاته ممتلكات غائبين، وبالتالي اصبح في اسرائيل اشخاص غائبون حاضرون وهؤلاء فئة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في داخل الكيان الاسرائيلي، وهم فئة منعت من الاقامـة فـي منازلها او التصرف في ممتلكاتها وأرغمت على الاقامة في منـاطق اخـرى داخـل الخـط الأخضر، وقد قدرت الاونروا عددهم في احصاءاتها آن ذاك بستة واربعين الف ويقدر عـددهم اليوم بأكثر من مئتي الف من مجموع العرب في اسرائيل.

لقد دأب الصهاينة في حكوماتهم المتعاقبة على رفض وانكار حق العودة للاجئين الفلـسطينيين وانكار مسؤوليتهم عن اقتلاعهم وتهجيرهم من ديارهم ووطـنهم محملـة المـسؤولية للحكـام العرب، واصبحت هذه المقولة تشكل**stereo type** (رأي مسبق) داخل المجتمـع الاسـرائيلي حسب توصيف بيني موريس. لكن وبعد رجوعه الى الوثائق والمحفوظات المركزيـة لدولـة اسرائيل، بعد رفع الحظر عن بعضها، يقول وهو استاذ التاريخ في جامعة تل ابيب في كتابـه (طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين)هذا الكتاب الذي جلب له المتاعب والشهرة، بانه لـم يعثر على اي دليل في تلك الفترة يشير الى ان هجرة الفلسطينيين قد تمت بناء على أوامـر او توجيهات او تشجيع مباشر من الزعماء العرب، ويشير الى ان الجيش والمنظمات الـصهيونية قد قامت بتهجير منظم وقسري شمل ٣٦٩ قرية ومدينة، قام بدراسة كل منها تفصيلاً.

لكن المؤرخ الفلسطيني المعروف وليد خالدي، نشر بحثاً موثقاً اشار الى ان العدد الصحيح هو ٤١٨ مدينة وقرية. ومؤخراً صدر للباحث والمؤرخ الفلسطيني سلمان بوسته، بعد العودة الـى الخرائط والوثائق المفصلة، الى ان العدد الحقيقي للمدن والقرى والبلدات التي تم تهجير سكانها هو ٥٣١ منها ١٣ مدينة و ٤١٩ قرية و٩٩ تجمعاً سكنياً قبلياً، وذلك بشكل قسري. وقد كـان بن غوريون رئيس الحكومة الاولى لدولة اسرائيل يفاخر بفكرة الترحيل القسري واصفاً اياهـا بقوله: "لم يسبق ان كان لنا مثل هذا الانجاز من الناحية الاستيطانية. ستـصبح لـدينا مـساحة عظيمة بعد الترحيل القسري للعرب.. انني احبذ ترحيلاً قسرياً.. ومع ذلك تم التعتيم على هـذا التصريح وانكار الحقيقة.

لكن نضال الشعب الفلسطيني وصموده، بدأ يؤدي الى بروز بعض الاصوات داخـل الكيـان الاسرائيلي، تعارض وتناقض الرواية الرسمية للمؤسسة الـسياسية الـصهيونية مـن قـضية اللاجئين، وتحمل اسرائيل والجيش الاسرائيلي المسؤولية الاخلاقيـة والتاريخيـة عـن طـرد اللاجئين وتطالب اسرائيل بضرورة الاعتراف بذلك وفي هذا كتب جدعون ليفي ".. لكن هـذا لا يقلل المسؤولية الاخلاقية والتاريخية لدولة اسرائيل عن مصير هؤلاء البائسين ممن طـردوا واقتلعوا من منازلهم واراضيهم، لقد كانوا يعيشون هناك على مدى مئات السنين، ولم يحـصل

طردهم قبل ألفي عام، بل قبل خمسين عاماً فقط، والعواطف لا تزال هياجة والالـم لا يـزال حارقاً وهو ينتقل من الاب الى ابنه".. وهذا الكلام نشر في ابرز الصحف الاسرائيلية.

كذلك يقول المؤرخ الاسرائيلي د. امنون راز: "ان برامج دراسة تاريخ الـصراع العربـي – الاسرائيلي الجديد هي خطوة، وإن كانت ناقصة، فانها مهمة في تصحيح التاريخ المشوه، الذي درسته المؤسسة الصهيونية أجيالاً طويلة".

كذلك يكتب في أبرز الصحف الصهيونية حيمي شليف بعنوان "اللاجئون لن يختفوا" ويقول "لن يسع اسرائيل ان تنكر الى الأبد مسؤوليتها ولو الجزئية عن خلق مشكلة اللاجئين، كما انـه لا يسعها ان تتملص، اذا كانت ترغب في التسوية من المشاركة في حل المسألة".

والخبير الاستراتيجي في صحيفة هاآرتس "زئيف شيف" يكتب ايضاً بعنوان "الجيش الاسرائيلي والمسؤولية الكاملة في طرد اللاجئين"، هذا بالاضافة الى الكتاب الشهير الـذي أثـار ضـجة للدكتور "ايال نفيه" بعنوان "القرن العشرين – على حافة الغد" الذي يكشف فيه تشويه التـاريخ حسب الرواية الصهيونية لما يسمونه تاريخ حرب الاستقلال. فضلاً عن العديد مـن الكتابـات الاخرى.

الناقض والمنقوض:

في المقابل لانكار حق العودة للفلسطينيين واعتبـارهم "غـائبين" او "غـائبين – حاضـرين"، اصدرت هذه الدولة العنصرية قانوناً أسمته "قانون العودة" بتاريخ ١٩٥٠/٧/٥. وينص علـى التالي:

اولاً: يحق لكل يهودي المجيء الى هذه البلاد بصفة مهاجر عائد.

ثانياً: ان يكون مشتركاً في موجة الهجرة – العودة على اساس تأشيرة صـادرة مـن وزيـر الهجرة يعبر فيها عن رغبته في الاستيطان بأرض اسرائيل.

ثالثا: يعتبر كل يهودي، هاجر الى هذه البلاد قبل هذا القانون او بعده، وفور وصوله، مواطنـاً يحمل بطاقة هوية للمهاجرين.

وقد عدل هذا القانون مرتين ليتاح من خلاله لأي يهودي في العالم الهجرة الى اسرائيل. وهناك جدل واسع حول تعريف اليهودي، وهو جدل مستمر ومتواصل داخل اسرائيل منـذ خمـسين عاماً. فهناك التعريف القانوني، وهناك التعريف الديني، وهو انعكاس للصراع بين التيار الديني الارثوذكسي والتيار العلماني. وفي هذا يقول الاديب الاسرائيلي "يورام كنيوك" رافضاً هيمنـة رجال الدين اليهود على القوانين: "ان العلمانيين هم الذين اقاموا دولة اسرائيل اليهودية.. هـل يتوقع احد منا ان تطلب فرنسا من يهودي ان يعتنق المسيحية كي يصبح فرنسياً وعن طريـق طقوس حقيرة تلزمه ان يقسم على أمور لا يؤمن بها من يؤدون القسم".

الخلاصة ان اسرائيل فتحت ابوابها لأي يهودي في الارض بموجب "قانون العودة" الذي سنته، لكي يأتي الى فلسطين ويصبح متمتعاً فيها بحقوق المواطنية الكاملة، وهو الذي لم تطأ قـدماه يوماً هذه الارض ولم يولد آباؤه فيها، ولم يعرف عنها شيئاً، ولا يتقن لغتها، بل وحتى لا يتقن العبرية.. وتمنع في المقابل شعباً له جذور راسخة فيها من "حق العودة" الذي أقرتـه القـوانين والقرارات الدولية. اية عنصرية أبشع وأظلم من هذه؟ شعب استجلب من جنـسيات مختلفـة، يشرع لنفسه "قانون العودة" او الاستيطان كما نقول، ويمنع اهل الارض واصحابها الحقيقيـين

من حقهم بالعودة والعيش على أرضهم. شعب متعدد الجنسيات استجاب بالاغراء المادي والايديولوجي يمنع اصحاب الارض الذي يطرقون باب العودة منذ خمسين عاماً مسلحين بقوة الحق في مواجهة منطق القوة.

والمفارقة المحزنة فيما آل اليه النظام الدولي، هو التمييز الفاضح في التعامل مع القرارات الدولية، وهي مفارقة تعكس بصفاقة المعايير المزدوجة التي تستند اليها الولايات المتحدة من خلال هيمنتها على النظام الدولي. فعلى سبيل المثال، القرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن بعد هجمات ١١ ايلول – سبتمبر رقم ١٣٧٣ يلزم الدول كافة بمحاربة الارهاب بكل أشكاله ويحدد بالتفصيل الاجراءات الواجب اتخاذها في هذا المجال، وهو يتضمن عقوبات تتخذ بحق اي دولة تتقاعس عن تطبيق هذه الاجراءات خلال مدة ٩٠ يوماً من صدوره بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢٨ بموجب المادة ٤١ والفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وهي المادة التي تؤدي الى تضييق الحصار والمقاطعة والتي تصل الى استخدام الوسائل العسكرية لالزامها بتطبيقه، وهو ما طبق في افغانستان، ولا يزال يطبق على العراق. بينما تمتنع اسرائيل عن تنفيذ عشرات القرارات الدولية الصادرة بوضوح عن مجلس الأمن والأمم المتحدة وآخرها القرار ١٤٠٢ و ١٤٠٣ واللذين يقضيان بانسحابها من مدن الضفة الغربية وفك حصارها عن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ومع ذلك لا يتم تنفيذ المادة ٤١ من الميثاق بحقها رغم مطالبة الدول العربية والتي تصطدم بالفيتو الأميركي بشكل دائم. انها حقاً دولة فوق القانون.

نخلص الى ان مسألة "حق العودة" للفلسطينيين هي رمز "لعودة الحق" لاصحابه، ولا يجوز بأي شكل من الاشكال المساومة على هذا الحق تحت شعار "إيجاد حل عادل" كما في النص الملتبس في المقررات الاخيرة لقمة بيروت او كما يطرح في بعض الكواليس السوداء. فالحل العادل موجود، ويتمثل بتطبيق القرار ١٩٤ ووضع جدول زمني لتطبيقه، ضمن اطار القاعدة القانونية الدولية الواضحة "الاحتلال لا يوجد حقوقاً ولا يلغي حقوقاً وانه لا ثمار للعدوان". ولا يجوز ان يكون موقف البعض المساوم أقل اعترافاً من "البعض" في اسرائيل نفسها من الذين أقروا بالحقوق التاريخية والعادلة للشعب الفلسطيني. فلا يجوز ان يكون هناك عرب أقل وطنية من اسرائيليين في هذه القضية، وهذا أضعف الايمان.